

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية

للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية جلسة ٢٠٠٨/١/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٩/٩ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٥٤, ٢٨٩٧٢٣٧ ج (فقط مليونان وثمانمائة وسبعة وتسعون ألفاً ومائتان وسبعة وثلاثون جنيهاً وأربعة وخمسون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٦٥, ٢٢٩٢٧٧٥ ج (فقط مليونان ومائتان واثنان وتسعون ألفاً وسبعمائة وخمسة وسبعون جنيهاً وخمسة وستون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٨٩, ٦٠٤٤٦١ ج (فقط ستمائة وأربعة آلاف وأربعمائة وواحد وستون جنيهاً وتسعة وثمانون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٣٨, ٥٠٧٩٧٤١ ج (فقط خمسة ملايين وتسعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وواحد وأربعون جنيهاً وثمانية وثلاثون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٩/٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى